

الجمهورية العربية السورية  
رئاسة مجلس الوزراء



القرار رقم / ٥٤ / م.و

مجلس الوزراء

بناءً على أحكام نظام العقود الصادر بالقانون رقم / ٥١ / لعام ٢٠٠٤

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم / ٢٠ / لعام ٢٠١٧ وتعديلاته.

وعلى المرسوم رقم / ٢٠٨ / لعام ٢٠٢١ وتعديلاته.

وعلى توصية اللجنة الاقتصادية المتخذة في جلستها رقم / ٥١ / تاريخ ٢٠٢٣/١٠/١١

وعلى ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المعقودة بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٤

يقرر ما يلي:

المادة ١- تعتمد أسس وضوابط عملية المقايضة في العقود التي تجريها الجهات العامة وفق ما يلي:

أ- توافق الوزارة التي ترغب بالتجوء إلى أسلوب المقايضة للجنة الاقتصادية بذكراً تبريرية تتضمن أسباب التجوء إلى هذا الأسلوب، والمواد التي يراد المقايضة عليها، وكيفياتها ونهايتها التقديرية، والجهة المقترحة للتعاقد وغيرها.

ب- يكتفى بموافقة اللجنة الاقتصادية إذا كانت القيمة التقديرية للمقايضة الواردة في المذكورة التبريرية تقل عن مليار ليرة سورية، أما إذا بلغت القيمة التقديرية مليار ليرة سورية أو أكثر في يتوجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء بناءً على توصية اللجنة الاقتصادية.

ج- يتم تحديد قيمة المواد محل المقايضة من قبل لجنة في الجهة العامة المعنية، وتحرر اللجنة محضرًا بذلك يتضمن المعايير والأسفن والقواعد التي تم الاستناد إليها في تحديد القيمة للبضائع التي يراد المقايضة عليها.

د- تجري عملية المقايضة (شراء - بيع) وفق الطرق المقررة في نظام العقود الصادر بالقانون رقم / ٥١ / لعام ٢٠٠٤، على أن تلزم عقود مستقلة لمقايضة (شراء - بيع)، وعلى أساس محدث اتفاق ينظم بين الأطراف صاحبة العلاقة.

هـ- تصادق العقود المستقلة الناتجة عن اتباع أسلوب المقايضة (بيع-شراء) من قبل السلطة المختصة ببيان قيمة العقد.

الرقم ..... ٢٦٨  
التاريخ ..... ٢٤/١٠/٢٣

المادة 2- تكلف الوزارات بتحديد قوائم المواد التي يمكن مقاييسها، على أن يتدبر إيداعها لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

المادة 3- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

دمشق في / ١٤٤٥ هـ الموافق ل ٢٦ / ١٠ / ٢٠٢٣

جليد مجلس الوزراء  
المهندس حسين عريفون

وزير الإدارة المحلية والبيئة  
المهندس حسين مخلوف

الجمهورية العربية السورية  
وزارة الإدارة المحلية والبيئة  
الرقم: ٢٦٧٨/٢٦٧٨/٢٦٧٨  
تاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٩

الأمانة العامة لمحافظة حمص  
مديرية الشؤون المالية و المحاسبة رقم ٥١٠٥/٢٦٠٥ تاريخ ٢٠٢٣/١١/٥  
إلى كافة الأجهزة المرتبطة و الوحدات الإدارية في محافظة حمص  
المرجو الاطلاع و التنفيذ بمضمونه أصلًا  
محافظ حمص

المهندس نمير حبيب مخلوف  
بالتفويض امين عام المحافظة  
المهندس شادي ماجد العتي

صورة لـ  
عضو المكتب التنفيذي لقطاع التخطيط و الموارنة  
- مديرية المالية و المحاسبة / دارة الموارنة/  
محاسب الإدارة - محاسب المستقلة  
- مديرية الرقابة الداخلية - مديرية الشؤون القانونية  
المصنف

- صدوره في المدار